الفصل الرابع

محمد طلعت حرب وتمصير الاقتصاد المصري

د. حسن مرسي سيد عطية[1]

بادئ ذي بدء، يعد الاقتصاد عصب الحياة اليوم، وجل الإشكاليات التي تواجه مجهودات التنمية في العالم هي إشكاليات ذات ارتباط بالنواحي الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن ثم فإن أي مجتمع من المجتمعات يتأثر بالوضع الاقتصادي السائد، نظرا لأن بقاء المجتمع والمحافظة على استقلاله وكرامته مرهونة بقوة اقتصاده، لذلك فإن التحدي الاقتصادي اليوم هو أخطر التحديات وأهمها على الإطلاق.

ولقد كان اقتصاد مصر في بداية القرن العشرين واقعا تحت سيطرة الأجانب الذين استنزفوا موارد البلاد لصالحهم لاسيما بريطانيا، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد المصري. الأمر الذي دفع بعض الرجال الوطنيين ومنهم محمد طلعت حرب رائد النهضة الاقتصادية إلى الوقوف أمام الغزو الاقتصادي الأجنبي والحد من احتكاره عن طريق إنشاء بنك وطني مصري يديره مصريون بأموال مصرية لإنقاذ الاقتصاد المصري من الانهيار الذي لحق به، فكان يوم ٧ مايو ١٩٢٠ نقطة تحول هامة في تاريخ مصر الاقتصادي حيث تم تأسيس بنك مصر وشركاته الذي عمل على تمصير الشركات الأجنبية والارتقاء بالاقتصاد المصري. وصفوة القول إن تحديث وتطوير، بل وتمصير الاقتصاد الوطني يستلزم مناخًا استثماريًا وطنيًا وإعدادًا لرأس المال الوطني. من هذا المنطلق، سوف أتحدث في هذا البحث عن محورين رئيسيين:

المحور الأول: الغزو الاقتصادي الأجنبي لمصر، وأثره على نمو الاقتصاد المصري.

المحور الثاني: جهود محمد طلعت حرب في تأسيس بنك مصر وشركاته وتمصير الاقتصاد المصري.

---

(1) أمين عام مركز بحوث الشرق الأوسط السابق ـ المعهد العالي للسياحة.

المحور الأول

الغزو الاقتصادي الأجنبي لمصر وأثره على نمو الاقتصاد المصري

* الغزو الاقتصادي الأجنبي لمصر:

في حقيقة الأمر بدأ ظهور الأجانب في مصر منذ عهد محمد علي باشا عام ١٨٠٥ عندما استعان بهم في تنفيذ كثير من مشروعاته بمختلف أنحاء مصر، سواء ما يتعلق منها بمشاريع الزراعة أو الصناعة أو التجارة، أو غير ذلك من المشاريع. وعلى الرغم من النهضة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في عهده، فإن الدول الأوروبية وقوى الاستغلال الاقتصادي نجحت في ضرب الاقتصاد المصري في اتفاقية ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١.

على كل حال، في عام ١٨٨٢ كانت مصر ترزخ تحت الاحتلال البريطاني، الذي فتح الباب أمام هجرة الأجانب وسمح لهم بالسيطرة على الحياة الاقتصادية في مصر، فقد انتشرت رؤوس الأموال الأجنبية واتسعت ميادين أعمالها في شكل استثمارات خاصة، تركزت على المشروعات الزراعية حيث استولي الأجانب على كثير من الأراضي الزراعية لاسيما بريطانيا التي استغلت الثروة الوطنية لصالحها بتحويل مصر إلى مزرعة كبيرة للقطن لتمد به مصانعها في إنجلترا بالمواد الخام وتضمن لها سوقا رائجة ومتسعة في مصر.

إلى جانب ذلك استطاع الأجانب استثمار رؤوس أموالهم في المشروعات الصناعية خاصة الإنجليز وذلك بإقامة بعض الصناعات الصغيرة الحديثة مثل صناعة السكر، السجائر، الأسمنت والصناعات الغذائية وغيرها، وكانت تصنع من الخامات المحلية حتى لا تنافس هذه الصناعات منتجاتهم الواردة إلى مصر، على الرغم من تأخر الصناعة في مصر في ذلك الوقت، لأن المصريين كانوا لا يهتمون بالصناعة بقدر اهتمامهم بالزراعة.

أما في المجال التجاري فقد اتجهت الاستثمارات الأجنبية نحو تكوين الشركات التجارية على اختلاف أنواعها وقد شمل النشاط التجاري جميع أنواع تجارة الجملة من منسوجات وملبوسات وخردوات وأدوات منزلية وغيرها بينما تركوا للمصريين تجارة التجزئة المحدودة النشاط. كما تمكن الأجانب أيضا من التحكم في النظام المصرفي، حيث انتشرت البنوك

الأجنبية المتعددة الأنشطة في مصر وتنوعت فكانت هناك بنوك تجارية على رأسها البنك الأهلي المصري الذي أنشئ عام ١٨٩٨ وكان تابعا كلية لبريطانيا، و بنوك متخصصة كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية حيث مارست كلها سياسة انتهازية استغلالية بحتة تخدم المصالح الأجنبية فقط فأثرت بذلك على الاستثمارات الوطنية.

ومن الأهمية بمكان أن الأجانب مارسوا أعمال التأمين في مصر، حيث إن شركات التأمين الأجنبية التي نشأت في مصر امتداد لأعمال البنوك، وكان أغلب تلك الشركات فروعًا لشركات إنجليزية أو فرنسية أو أمريكية أو ألمانية أو إيطالية أو يونانية، ومن ثم كانت أعمال التأمين كلها حكرا على الأجانب باستثناء شركة مصر للتأمين التي أسسها بنك مصر عام ١٩٣٤ وأول شركة مساهمة مصرية كانت شركة التأمين الأهلية المصرية التي أسست عام ١٩٠٠، وقد حصل الأجانب من وراء هذا النشاط التأميني على أرباح كثيرة.

يضاف إلى ذلك أن الأجانب قاموا بنشاط بارز في مجال المرافق العامة وأعمال التعمير، أما نشاطهم في مجال المرافق فمن ذلك ما قاموا به من تأسيس السكك الحديدية وخطوط الترام والأتوبيسات وأعمال النقل بالسيارات والنقل البحري والنهري والجوي وغيرها. أما نشاطهم في مجال أعمال التعمير، فقد قاموا بتأسيس أكبر وأكثر عمارات ومباني مدينتي القاهرة والإسكندرية، فضلا عن إنشاء الفنادق السياحية الضخمة إلى جانب الإنشاءات والمقاولات الكبيرة مثل محطات توليد الكهرباء وشبكات توزيع المياه إلى غير ذلك من أعمال التعمير المختلفة، لدرجة أنهم لم يتركوا فرصة إلا أقدموا على استغلالها وكان هدفهم من تلك المشاريع التي أقاموها هو البحث عن الربح الكبير.

أثر الاستثمارات الأجنبية على نمو الاقتصاد المصري:

وهكذا يتضح جليا شمول النشاط الاقتصادي الأجنبي كافة نواحي الحياة الاقتصادية المصرية، واستنزاف الثروة الوطنية لصالح الأجانب خاصة بريطانيا، قد أثر تأثيرا مباشرا على نمو الاقتصاد المصري، حيث أدى هذا الغزو الاقتصادي الأجنبي إلى ارتفاع معدلات الاستثمارات الأجنبية وكانت النتيجة القضاء على المؤسسات التجارية والصناعية المصرية واستيعابها، بل والقضاء على نموها الطبيعي، وكانت هيمنة الدول الأوروبية على الاقتصاد الوطني جزءًا من السياسة البريطانية للسيطرة الكاملة على الحياة الاقتصادية المصرية لكي تصبح مصر سوقا رائجة لمنتجاتها.

المحور الثاني

جهود محمد طلعت حرب في تأسيس بنك مصر وتمصير الاقتصاد المصري:

منذ البداية لا بد من إلقاء الضوء على شخصية محمد طلعت حرب، لما لذلك من أثر بالغ الأهمية في تكوينه الفكري والعلمي والعملي. فالإنسان أغلى ثروة تمتلكها الأمة، فكم من أمة محدودة في مواردها وطبيعتها وعدد سكانها استطاعت أن تتبوأ مكانة راقية بين الأمم، بفضل عقول رجالها وإبداعهم وقدراتهم ووطنيتهم، ومحمد طلعت حرب يُعد من تلك الشخصيات ذات العبقرية الفريدة والإرادة الصارمة والنظرة الواسعة.

ولد محمد طلعت حرب بن حسن بن محمد حرب في قصر الشوق بحي الجمالية بالقاهرة في ٢٥ نوفمبر عام ١٨٦٧، وكان والده أحد أعيان الزقازيق بمحافظة الشرقية بمصر. حصل على شهادة الثانوية عام ١٨٨٥ من مدرسة التوفيقية بالقاهرة، وشهادة الحقوق عام ١٨٨٩ من مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة، وهي المدرسة التي تشرب منها الروح الوطنية حيث كان من زملائه الزعيمان الوطنيان مصطفى كامل ومحمد فريد.

تولى محمد طلعت حرب عدة وظائف إدارية هامة كانت بمثابة العوامل التي أثرت في تشكيل فكره. فبدأ حياته مترجما بقلم القضايا بالدائرة السنية الخديوية، ثم مديرا لها خلفا للزعيم الوطني محمد فريد بك. ثم عين مديرا لشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بفرع الشركة الرئيسي بالقاهرة عام ١٩٠٥، ثم عين مديرا للشركة العقارية المصرية عام ١٩٠٨، ومن ثم تعرف على كثير من رجال الأعمال والمال، كما اتصل بكثير من عائلات الأعيان البارزة، لذلك أتيح له أن يعمل كوكيل لعدد من ملاك الأراضي المصريين البارزين أمثال فؤاد سليم الحجازي ابن لطيف سليم الحجازي الذي كان من الشخصيات الوطنية العامة وعمر سلطان باشا أبرز أعضاء عائلة سلطان ذات النفوذ الواسع في مدينة المنيا. وقد أفادته خبرته في تلك الأعمال فيما بعد في تأسيس بنك مصر.

على كل حال في هذه الفترة انخرط طلعت حرب في الحياة السياسية، فكان على صلة بالحزب الوطني الذي أسسه الزعيم الوطني مصطفى كامل، ثم عندما أسس أحمد لطفي السيد حزب الأمة عام ١٩٠٧ انضم إليه طلعت حرب، وأصبح من الأعضاء المؤسسين

لصحيفة "الجريدة" لسان الحزب، مما أتاح له أن يكتب عدة مقالات فيها في أعوام ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩١٠ في موضوعات اقتصادية وسياسية وتاريخية وأدبية. ومن ثم كان له موقفٌ وطني من مسألة مد امتياز شركة قناة السويس في عام ١٩١٠، عندما سعت الشركة الأجنبية لمد الامتياز إلى أربعين عاما لينتهي في عام ٢٠٠٨ بدلا من عام ١٩٦٨. الأمر الذي جعل الحكومة المصرية تشكل لجنة خاصة لدراسة الموقف، ولذلك كلفت طلعت حرب لإعداد تقرير في هذا الشأن. وقد بين طلعت حرب في تقريره الخسائر المالية التي ستتعرض لها مصر إذا وافقت على مشروع مد الامتياز، وبناء على ذلك رفضت الحكومة المصرية الموافقة على المد. ولقد أوضح طلعت حرب رأيه في مشروع مد الامتياز في كتاب ألفه بعنوان "قناة السويس" صدر في عام ١٩١٠ حيث قال: "نرى المشروع من كل جهة قلبناه عليها مشروعا ضارا لا تصح الموافقة عليه".

يضاف إلى ذلك أن طلعت حرب مارس التأليف في مجالات متعددة كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع فضلا عن أنه درس الآداب والعلوم والفنون المختلفة كما أتقن اللغة الفرنسية، ومن مؤلفاته كتاب (المرأة والحجاب) عام ١٩٠٥، (تاريخ دول العرب) عام ١٩٠٥، (قناة السويس) عام ١٩١٠، كتابه المشهور (علاج مصر الاقتصادي ومشروع إنشاء بنك المصريين أو بنك الأمة) عام ١٩١١، ثم كتاب (قضية تجديد امتياز شركة قناة السويس) عام ١٩١٢، وغيرها من المؤلفات الأخرى في الفنون الرفيعة إلى جانب ذلك له خطب هامة في موضوعات مختلفة طبعت في عدة أجزاء.

جهود محمد طلعت حرب في تأسيس بنك مصر وشركاته وتمصير الاقتصاد المصري:

لقد أدى الغزو الاقتصادي الأجنبي لمصر إلى إيجاد محاولات تمصير أهلية تمثلت في تأسيس بنك مصر وشركاته للمساهمة في كافة نشاط الاقتصاد المصري للحد من نشاط الأجانب في هذا المجال، الأمر الذي دفع بعض الرجال الوطنيين المصريين إلى التفكير في إنقاذ الاقتصاد المصري من الانهيار الذي لحق به، وذلك بإنشاء بنك وطني مصري يديره مصريون بأموال مصرية، وكان من بين هؤلاء الوطنيين المخلصين محمد طلعت حرب رائد النهضة الاقتصادية في العصر الحديث الذي حمل لواء هذا العمل فقد لاحظ هيمنة الدول الأوروبية على اقتصاديات البلاد واستنزاف مواردها لا سيما بريطانيا، ومن ثم انتهز فرصة

المؤتمر المصري الذي عقد عام ١٩٠٨ بغرض إنشاء بنك وطني لحماية الاقتصاد المصري من الانهيار، فشارك بفكره الثاقب في هذا المؤتمر وأخذ يدعو لفكرة إنشاء بنك وطني ويحفز همم المصريين للمشاركة الفعلية في دعم الحياة الاقتصادية عن طريق الاكتتاب في صورة أسهم في هذا المشروع القومي النهضوي ولقد آمن معه بالفكرة قلة، بينما توقع له الكثيرون الفشل المحقق، ورغم ذلك صمد أمام الموقف بثقة وإيمان لتحقيق فكرته.

ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٠٩ قام محمد طلعت حرب وعدد من الوطنيين المصريين بتأسيس " بنك التضامن المالي" كخطوة أولية نحو تحقيق هدفهم بإقامة بنك وطني، بالإضافة إلى ذلك أخذ يجاهد وبعمل بلا كلل في تنظيم المحافل المختلفة لإشاعة الوعي وشرح فكرة إنشاء بنك مصري لتحطيم حدة الاحتكار الأجنبي للاقتصاد الوطني ونشر أفكاره في الصحف وبين الأهالي، فضلا عن تأليف كتابه الرائد (علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) عام ١٩١١، الذي أكد فيه أهمية أن تكون رؤوس الأموال وتوظيفها في يد المصريين، ووجوب تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تعود على البلاد بالربح والرخاء.

وفى عام ١٩١٤ رشحته الحكومة المصرية ليشارك في اللجنة التي شكلتها لدراسة أحوال الاقتصاد المصري فكانت له رؤية واضحة ومحددة المعالم عن الاقتصاد الوطني ووسائل إصلاحه. وعلى الرغم من الصعوبات الجمة التي واجهت طلعت حرب من أجل نشر فكرة تأسيس بنك مصر، حيث تعرض لحملة من التشكيك والإحباط من جانب الدول الأوروبية لاسيما بريطانيا ومن جانب بعض المصريين إلا أنه صمد أمامها ولذلك نجحت دعوته واستجاب له العديد من الوطنيين المصريين الذين ساهموا بأموالهم من أجل إنشاء بنك مصر وإنقاذ الاقتصاد الوطني من الاحتكار الأجنبي. ومن ثم تجمع لديه مبلغ ٨٠ ألف جنية مصري في صورة أسهم موزعة على ٢٠ألف سهم قيمة السهم الواحد أربعة جنيهات مصرية كان هذا المبلغ هو رأس مال البنك الوليد.

وفى ٣ أبريل عام ١٩٢٠ صدر مرسوم سلطاني بتأسيس بنك مصر ثم تمكن طلعت حرب من تأسيس البنك الوليد نهائياً في ٧ مايو عام ١٩٢٠ بأموال مصرية وبسواعد وكوادر مصرية خالصة، وقد بلغ عدد المساهمين في هذا المشروع القومي النهضوي ١٢٦ مساهماً

من المصريين وكان من ضمن المؤسسين الأوائل أحمد مدحت يكن باشا، محمد طلعت حرب بك، عبد العظيم المصري بك، عبد الحميد السويفي بك، فؤاد سلطان، إسكندر مسيحة، عباس دسوقي الخطيب، عدا يوسف أصلان قطاوي وهو يهودي مصري تولى وزارة المالية المصرية عام ١٩٢٤ والخواجة يوسف شيكوريل وهو يهودي مصري أيضا من أصل أوروبي وكان له دور كبير في تأسيس محلات شيكوريل المشهورة.

ومن الجدير بالذكر أنه نص في عقد تأسيس بنك مصر على أن تكون الأسهم اسمية لا يمتلكها إلا من كان متمتعا بالجنسية المصرية وفى حفل افتتاح تأسيس البنك خطب طلعت حرب خطبة هامة قال فيها: "ان فكرة تأسيس بنك مصري برؤوس أموال مصرية يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها، ضرورة اقتضتها الظروف الاقتصادية، ففي البلاد أموال عظيمة بعضها مخزون ومعطل، وبعضها في بنوك أجنبية وكلاهما لا تستفيد البلاد منه شيئا مذكورا، والجزء الأكبر من ودائع هذه البنوك خارج البلاد... ومصر كانت أحق باستخدام أموالها في مصالحها وشؤونها لو كانت هذه الأموال في أيدي مصرية تعمل هي أيضا لمصلحة بلادها كما يعملون".

وهكذا تأسس بنك مصر الذي أصبح بمثابة قبس من نور وسط نشاط أجنبي خالص ومن ثم فهو يعد ـ بحق ـ نقطة تحول كبرى في اقتصاديات مصر. ثم نما البنك وارتفع رأس المال إلى نصف مليون من الجنيهات في يناير عام ١٩٢٥، ثم بلغ مليونا كاملا في ديسمبر عام ١٩٢٧، ثم ازداد المبلغ بعد ذلك في السنوات التالية. وسرعان ما انتشرت فروع البنك في أنحاء البلاد حتى أصبح لدى البنك عام ١٩٣٨ ثلاثة وثلاثون وحدة في القاهرة والإسكندرية والوجهين البحري والقبلي وذلك ما بين فرع ومكتب ومندوبية وشونه، وليس هذا فحسب بل إن طلعت حرب أيضاً استطاع أن يؤسس فروعًا أخرى لبنك مصر في البلاد العربية مثل بنك مصر ـ سوريا لبنان عام ١٩٣٠ في بيروت ودمشق وحمص وطرابلس وكذلك في الدول الأوروبية مثل بنك مصر ـ فرنسا عام ١٩٢٦ وبنك آخر في ألمانيا باسم بنك مصر ـ أوروبا.

على كل حال أحس طلعت حرب أن حاجة الاقتصاد المصري لا تقف عند حد إنشاء بنك تجارى يقوم بالأعمال المصرفية العادية، ولكنها تتجاوز ذلك إلى رعاية الصناعة المصرية الناشئة، ومن ثم اعتبر طلعت حرب بنك مصر قاعدة اقتصادية تنبثق منها مشروعات

صناعية وتجارية وطنية يملكها ويديرها المصريون لذلك اتجه إلى تكوين عدة شركات صناعية وتجارية يمولها بنك مصر للارتقاء بالاقتصاد الوطني والقضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية وتمصير أوجه النشاط الاقتصادي المصري.

ولقد غطت شركات بنك مصر ميادين كثيرة إذ بلغ عددها ٢١ شركة منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٨، فمن على ذلك سبيل المثال لا الحصر مطبعة مصر عام ١٩٢٢، شركة مصر لحليج الأقطان ١٩٢٤، شركة مصر للنقل والملاحة عام ١٩٢٥، شركة مصر للطيران عام ١٩٣٢ شركة مصر للتأمين عام ١٩٣٤، شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح عام ١٩٣٨، وغيرها من الشركات الصناعية والتجارية العملاقة التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد لمجابهة النشاط الاقتصادي الأجنبي والتصدي لسيطرته. وهكذا نجح بنك مصر في خطته الاقتصادية وتمكن في زمن قياسي من تمصير العديد من الشركات الأجنبية بفضل جهود طلعت حرب رائد النهضة الاقتصادية المصرية في العصر الحديث.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققه بنك مصر وشركاته في النهوض بالحياة الاقتصادية، فإنه في عام ١٩٣٩ واجه البنك أزمة مالية خطيرة، فقد كانت الظروف الدولية تنذر باشتعال نيران الحرب العالمية الثانية مما يؤثر على نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي الاقتصاد المصري، الأمر الذي جعل كثيراً من المودعين يقبلون على سحب أموالهم من بنك مصر الرئيسي وجميع الفروع الأخرى وهى التي استخدم جزء منها لتمويل بعض المشروعات الاقتصادية المصرية مما أثر على سيولة البنك النقدية فأصبح البنك في موقف حرج.

اتجه طلعت حرب إلى البنك الأهلي المصري ـ وهو بنك إنجليزي في إدارته ورأسماله ـ وطلب من محافظ البنك (الإنجليزي) أن يقرضه بعض الأموال لمواجهة هذه الأزمة الطارئة بضمان أوراق بنك مصر المالية الكثيرة الموجودة بالشركات فرفض البنك الأهلي مساعدة بنك مصر في أزمته، على الرغم من أنه كان يقدم معونات مالية إلى بعض البنوك الأجنبية وكان الهدف من وراء ذلك تجميد النمو السريع الذي بدأ يحققه الاقتصاد الوطني على يد بنك مصر وشركاته، إلى جانب أن الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا نجحت مرة أخرى في افتعال موجة التشكيك عام ١٩٣٩، فاتجه طلعت حرب إلى الحكومة المصرية طالباً معاونتها في الأزمة المالية الطارئة فقبلت مساعدته بضمان ودائع بنك مصر لدى البنك

الأهلي وقدمت له الضمانات الكافية وقبل البنك أن يقرض طلعت حرب الأموال اللازمة، إلا أن الحكومة المصرية اشترطت على طلعت حرب عدة شروط لإقراضه المال اللازم من أهمها أن يقدم استقالته من إدارة البنك وكان ذلك بالاتفاق مع الدول الأوروبية خاصة بريطانيا للحد من نشاط البنك وتوسعاته المتعددة.

حاول طلعت حرب معالجة الأزمة بالحكمة والاقتدار، إلا أن الموجة كانت عاتية ومن ثم لم يتردد في كتابة استقالته في ١٤ سبتمبر عام ١٩٣٩، إنقاذاً للبنك وشركاته بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، على الرغم من أنه قضى نحو عشرين عاما في خدمة بنك مصر وشركاته (١٩٢٠ـ ١٩٣٩) يعمل بجد واجتهاد ودون كلل للنهوض بالحياة الاقتصادية المصرية، بيد أن هذه الأزمة أثرت بشكل مباشر على صحته فلم يلبث أن مرض واعتلت صحته ثم فاضت روحه في بلدة العنانية بالقرب من دمياط وكان ذلك فى٢١ أغسطس عام ١٩٤١، ودفن بالقاهرة بعد أن أرسى دعائم الاستقلال الاقتصادي المصري ومن ثم فهو يعد نموذجاً من نماذج التحديث في المجتمع المصري.

ولأن هذا الرجل ذو العبقرية الفريدة والإرادة الصارمة عمل على تمصير الاقتصاد الوطني كافأته الدولة فوضعت له تمثالاً في أحد الميادين بالعاصمة الكبرى كما سمي الشارع المقاطع للميدان باسمه، هذا فضلا عن أنه يوجد تمثال نصفي له في مدخل المركز الرئيسي لبنك مصر بالقاهرة وكذلك بجميع فروع البنك وشركاته في أنحاء البلاد تقديرا لما قام به هذا الرجل من جهود لتمصير الاقتصاد المصري.

مراجع البحث

- إبراهيم شحاته : معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢ .
- أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في ق١٩ ، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨ .
- أحمد عطية الله : طلعت حرب، القاموس السياسي، القاهرة، ١٩٥٧ .
- أمين مصطفى عبد اللا : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط١، الأنجلو المصرية، ١٩٥١ .
- البنك الأهلي المصري : من ١٨٩٨ – ١٩٤٨ ، مطبعة البنك الأهلي، القاهرة، ١٩٤٨ .
- بنك مصر : اليوبيل الذهبي، ١٩٢٠-١٩٧٠ ، إعداد إدارة البحوث بالبنك، القاهرة. ١٩٧٠ .
- حسن راشد جرانة : نحو تمصير الشركات المساهمة، القاهرة، ١٩٤٧ .
- حياة شحاته سليمان : أزمة بنك مصر عام ١٩٣٩ ، ندوة بنك مصر، في النصف الأول من هذا القرن، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، نوفمبر ١٩٩٥ .
- خليل أبو راس : طلعت حرب الرجل الذي بنى اقتصاد مصر، الأهرام الاقتصادي، عدد١٣٩١ ، ٤/ ٩/ ١٩٩٥ .
- خليل حسن خليل : دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة لإقليم مصر، رسالة دكتوراه منشورة، القاهرة، ١٩٦١ .
- راشد البراوى : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط٤ ، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩ .
- رشاد كامل : طلعت حرب، ضمير وطن، القاهرة، (د. ت.) .
- صالح جودت : أعلام النهضة الحديثة، طلعت حرب، مجلة الكتاب، عدد١ ، بيروت، ١٩٩٠ .
- طارق البشري : شخصيات وقضايا معاصرة، دار الهلال، القاهرة، (د. ت.) .
- محمد طلعت حرب : قناة السويس، القاهرة، ١٩١٠ .
- محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، القاهرة، ١٩١١ .

ـ محمد طلعت حرب: تجديد امتياز شركة قناة السويس، القاهرة، ١٩١٢ .
ـ عادل حسنين: مصر والمصريون، في النصف الثاني من القرن الـ٢٠، ط١، دار أمادو للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢ .
ـ عاصم الدسوقي: كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، ١٩١٤ – ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، ط١، القاهرة، ١٩٧٥ .
ـ عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر، ١٩١٨ – ١٩٣٦، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ .
ـ عبد المنعم البيه: بحث في استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٣ .
ـ علي الجر يتلي: تطور النظام المصرفي في مصر، بحوث العيد الخمسيني، ١٩٠٩ـ١٩٥٩، جمعية الاقتصاد السياسي، ١٩٦٠ .
ـ علي سليمان: بنك مصر والصناعة المصرية الحديثة، ندوة بنك مصر، في النصف الأول من هذا القرن، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، نوفمبر ١٩٩٥ .
ـ فتحي رضوان: طلعت حرب، بحث في العظمة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، (د. ت.).
ـ كمال الدين صدقي: البنوك المصرية ودورها في الائتمان المصرفي، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨ .
ـ محمد رشدي: التطور الاقتصادي في مصر، ج١ـ ج٢، دارا لمعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٢ .
ـ مركز بحوث الشرق الأوسط: جامعة عين شمس، ندوة مصر في قرنين، القاهرة، ١٩٩٤ .
ـ مطبعة مصر: مجموعة خطب محمد طلعت حرب، جمعتها وطبعتها مطبعة مصر، ١٩٢٧ .
ـ محمد علي رفعت: مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١ .
ـ محمد نبيل إبراهيم: الفلسفة الفكرية والرؤية التنموية، للمغفور له محمد طلعت حرب، ندوة بنك مصر، في النصف الأول من هذا القرن، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، نوفمبر، ١٩٩٥ .
ـ مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج٤، (الإدارة والاستغلال)، مطبعة جريدة قناة السويس، ١٩٥٤ .

ـ نبيل عبد الحميد سيد: النشاط الاقتصادي للأجانب، وأثره في المجتمع المصري، ١٩٢٢ـ ١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٢.

ـ نعمات أحمد فؤاد: طلعت حرب بطل الاستقلال الاقتصادي، القاهرة، ١٩٤٠.

ـ وزارة الإعلام: الهيئة العامة للاستعلامات، الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة، ج٤، ط١، ١٩٩٢.

ـ وهيب مسيحه: تطور الصناعة المصرية خلال الـ٥٠ سنه الأخيرة، بحوث العيد الخمسيني (١٩٠٩ – ١٩٥٠)، جمعية الاقتصاد السياسي، ١٩٦٠.

obeikandl.com